

النشاط الاقتصادي

- الزراعة

اهتم سلاطين المماليك في مصر بالزراعة اهتماما كبيرا ، حيث ان الزراعة في تلك العصور كانت الحرفة الاولى لغالبية السكان والمورد الأول الذي عاش عليه معظم الأهالي ، والمعروف ان أراضي مصر الزراعية توزعت في ذلك العصر على شكل اقطاعات على السلطان والأمراء والأجناد بعد ان قسمت الى اربعة وعشرين قيراطا ، اختص السلطان نفسه بأربعة قراريط والأمراء بعشرة وما تبقى كان من نصيب الأجناد.

الا أن الأراضي الزراعية قيسست ومسحت أكثر من مرة في عصر المماليك وتبع ذلك فك الزمام وتعديله ، وهي العملية المعروفة باسم الروك . واشتهر في عصر المماليك الروك الحسامي الذي أجراه السلطان حسام الدين لاجين سنة ٦٩٨هـ/ ١٢٩٦م والروك الناصري الذي أجراه السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة 715هـ/ ١٣١٥م .

أما عن الروك الحسامي فيقال ان السلطان المنصور لاجين لاحظ أن الأمراء يأخذون كثيرا من اقطاعات الاجناد ولا يدفعون عنها الحقوق والمقررات الديوانية ، مما يجعلها مغنما لأعوانهم ومستخدمهم . لذلك ندب السلطان لاجين الأمير بدر الدين بيليك الفارسي الحاجب والأمير بهاء الدين قر اقوش الظاهري وجماعة من الكتاب على رأسهم تاج الدين عبد الرحمن الطويل مستوفي الدولة ، لروك أراضي مصر ، وبعد ان قام هؤلاء بفك زمام الأراضي المصرية وتعديله وزعت الوثائق الخاصة بحدود الاقطاعات على الأمراء والأجناد سنة 697هـ/ ١٢٩٨م .

على ان توزيع الأراضي المصرية لم يلبث ان تعرض للتغيير والتبديل ، الأمر الذي جعل السلطان الناصر محمد بن قلاوون يلجأ في سلطنته الثالثة الى فك زمام الأرض وتوزيعها من جديد وهي العملية المعروفة باسم الروك الناصري سنة 715هـ/ 1315م . وقد عهد السلطان الناصر محمد الى بعض أمرائه بهذه المهمة ، فأرسل جماعة من أمرائه الى كل جهة من جهات البلاد ، في حين توجه السلطان الناصر نفسه الى الصعيد ليشرف على العملية التي استغرقت خمسة وسبعين يوما .

وانقسمت الأراضي الزراعية في مصر الى أقسام حسب جودتها وما يتبع ذلك من قيمة محصولها . وأهم هذه الأقسام هي :

1. الباق : وهو خير الأراضي وأعلاها قيمة وأوفاهما سعرا ، لأنها تصلح لزراعة الكتان والقمح ، وكان يؤجر الفدان منه

بأربعين درهما وذلك سنة ٧٨٩هـ/ ١٣٨٨م .

2. البرائب : وسعرها دون الباق لضعف الأرض وتصلح لزراعة القري والمقاتي ، ويؤجر الفدان منها بثلاثين درهما .

3. البرش : وهو عبارة عن كل أرض خلت من أثر ما زرع فيها للسنة الماضية

4. الوسخ : وهو عبارة عن الأرض التي استحکم وسخها ولم يتمكن المزارعون من ازالته ، بل حرثوها وزرعوها ، فجاء زرعها

مختلطا بالحلفاء ونحوها .

5. الخرس : وهو عبارة عن الأرض التي فسدت بما استحکم فيها من موانع الزرع وتستخدم مراعي للدواب.

6. الشراقي : وهو الأراضي التي لا يصلح اليها الماء لقصور النيل أو علوها أو لسد طريق الماء عنها.

7. المستبحر : وهو الأرض الواطنة التي اذا سار فيها الماء لاتجد مصرفا له .

8. السباح : وهو الأرض التي غلب عليها الملح ، فأصبح لا ينتفع بها في زراعة الحبوب . وقد يزرع فيها الباذنجان والقصب الفارسي .

وأدت الأراضي الزراعية ضريبة الخراج للدولة ، واختلف ذلك باختلاف البلاد ، فأكثر خراج الوجه القبلي كان عينا من قمح وشعير وحمص وفول وعدس ونحوها ، وكان يؤخذ في الغالب عن خراج كل فدان من هذه الأصناف ضريبة تتراوح بين ارديين وثلاثة . أما الوجه البحري فكان أغلب خراج بلاده نقدا وليس فيه ما خراج بلاده عينا الا القليل . ولما كان هناك تفاوت بين السنة القمرية المعتمد عليها في استخراج الخراج والسنة الشمسية التي تضبط بها الزروع والثمار ومواعيد استحقاق الجباية – اذ تنقص السنون القمرية عن السنين الشمسية سنة تقريبا كل ثلاث وثلاثين سنة – فان النظام الخراجي كان يقتضي تقديم السنة الهلالية سنة كلما انقضت ثلاث وثلاثون سنة منها ، وهذا هو السرفي تلك الاشارات التي نجدها في المراجع المعاصرة فيقول المقرئ مثلا في حوادث سنة 697 هـ / ١٢٩٨ م : ((وحولت سنة ست وتسعين الى سنة سبع وتسعين على العادة)) .

على أن هذه العناية بالزراعة ومرافقها في عصر المماليك لا تعني بأي حال تقدم أحوال الفلاحين أو ارتفاع مستوى معيشتهم . فالفلاح المصري عاش في ذلك العصر قنا مربوطا الى الأرض التي يفلحها ويفي حياته في خدمتها وليس له من خيراتها الا القليل . ذلك ان خيرات البلاد ومحاصيل الأراضي الزراعية كانت في الواقع نهبا موزعا بين السلاطين والأمراء ومماليكهم ، في حين لم يبق للفلاحين سوى الكد والعمل ودفع ما يطلب منهم من أموال . ويذكر الشريبي: ان الفلاح في أفقر مأكوله كان لا يتناول الا الشعير والجبين القريش والبصل . ولا عجب ، فان ((الغلال معظمها لأهل الدولة أولي الجاه وأرباب السيوف الذين تزايدت في اللذات رغباتهم ، فخرجت معظم القرى لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد)) .

- الصناعة

اما الصناعة فقد ازدهرت في عصر المماليك نتيجة لكثرة الثروة . وقد كانت دولة المماليك دو معاني الكلمة ، وليدة المعركة الصليبية في أرض المنصورة ، لذلك لا عجب اذا احتلت الصناعات بارزا في النشاط الصناعي لدولة المماليك . وقد وجد بالقاهرة في ذلك العصر سوق كبير اسمه - زخربا لأسلحة متنوعة وبالصناع الذين كانوا يصنعونها . فاذا حدثت فتنة أو نشبت حرب هرع الا الى ذلك السوق وعندئذ يرتفع ((سعر الحديد واجور الحدادين وصناع آلات السلاح)) لاقبال الناس على شرائه .

ويرتبط بالصناعات الحربية صناعة السفن ، اذ حرص سلاطين المماليك على انشاء اسطول بحري شواطئ دولتهم الواسعة ويصد غارات المعتدين ويؤدب القراصنة الذين دأبوا على مهاجمة السفن ال البحر المتوسط وقد عنى السلطان الظاهر بيبرس عناية كبيرة بدور صناعة السفن في جزوالاسكندرية ودمياط ، فكان يتفقد أمورها بنفسه ((ويرتب ما يجب ترتيبه)) ، ومنع الناس من أخشاب السفن . ومثل ذلك يقال عن السلطان الأشرف خليل بن قلاوون الذي عنى - أثناء حكمه بانشاء اسطول قوي عهد باعداده الى الوزير صاحب شمس الدين بن السلعوس ، حتى اذا ما بلد الاسطول ستين مركبا ، أمر السلطان بتجهيزها بالآلات الحربية والرجال واستعرضها في جزيرة الروضة في يوم حافل مشهود .

وكانت السفن الحربية على النواع منها الشوالي والمرازيل والمرأة . أما اللون فقالت اعلام با شاه مان مراقبة عربية هبيرة أليست فيها أبراج وقلاع للدفاع والهجوم ، والقول هذه الأمان من عدة ايات اللي في الطبقة العليا منها العام المسلمة بالأقواس والمهام والعرا ، وفي الطبقة السفاني الملاحول والمجاديف وقالت العراق ال مهما ، وهي بمثابة نالات الهند والشهيرة فنان يحمل فيها المشاة البقالون فضلا من الشهيرة والبارود والنفط ، أما المرأة فهي لسان الماسة يعمل الخيل ، وقالت التمتع اللحم اربعين قريبا وأحيانا لثمانين فرسا وكانت السفن الحربية في مصر تصنع على مسلمين ، فيعلمها كانت تحكم أجزاء بمسامير - ومن هذا النوع السفن المستعدة في البحر المتوسط ، والبعض الآخر كانت تضم اجزائه بحبال الليف ، أما الأعشاب اللازمة لصناعة السفن فقالت المشورة من بلاد الشام وأمنها الصفري أو من غرب أوربا عن طريق تجار المتدنية ، وأحيانا استخدمت الأعشاب المحلية مثل غلب الماط والبلج في صناعة السفن .

هذا عن الصناعات العربية ، أما الصناعات المدنية فكانت عديدة وعلى جانب كبير من الرقي في عصر المماليك ، ومن أهم هذه الصناعات صناعة المنسوجات المتنوعة ، حتى تحت لمصر في ذلك العصر شهرة خاصة في صناعة أنواع معينة من المنسوجات مثل القماش الديبقي نسبة إلى دبيق ، هذا فضلا عن الشهارتيس - قرب الفرما - بصناعة قماش رقيق يسمى بالقصب صنعت منه عمامات الرجال وملابس النساء . كذلك الشهرة دمياط بصناعة أقمشة من التيل ذات عدة ألوان بحيث يتغير لونها باختلاف الضوء الواقع عليها وسواء كانت الأقمشة التي صنعت في مصر في عصر المماليك من الحرير أو القطن أو الصوف أو الكتان ، فتحيا استارت جميعا بدقة الصنعة وثبات الألوان وجودة الخامة ومتانة النسيج ، كما تشهد على ذلك قطع المسيح الباقية لحد الآن من تلك العصر ، وبالإضافة الى أقمشة الملابس العادية ، وجدت مصانع خاصة شعى دور الطرز أو الطراز تصنع فيها الخلع التي يمنحها السلاطين لكبار رجال الدولة وموظفيها وتنقش عليها أسماء السلاطين والقائهم ، كذلك اشتهرت مصر في ذلك العصر بصناعة الفرش والستور والخيام والفساطيط والخيال المكسوة بالقطن والحرير .

ولم تكن العناية بصناعة المعادن في عصر المماليك أقل منها بصناعة المنسوجات ، فاستخدم النحاس بصفة خاصة في صناعة الثريات والأوالي المنزلية والأباريق والصحون والطشوت وغيرها ، كذلك استخدم النحاس في عصر المماليك في تغطية بعض أبواب المساجد وقصور السلاطين والأمراء ، وكان النحاس عند استخدامه في هذا الغرض بعد على هيئة صفائح رقيقة مقسمة إلى أشكال هندسية بديعة المنظر ، وما زال مدار الآثار العربية بالقاهرة باب من مصراعين مصفحين بصفائح من النحاس منقوشة برسومات عربية رائعة تتخللها كتابة بالنسخ الجميل ، وهذا الباب كان لأحد أمراء السلطان قلاون .

وانتشرت في عصر المماليك صناعة تكفيت (تطعيم) البرونز والنحاس بالذهب والفضة ، واشتهرت بهذه الصناعة سوق الكفتين بالقاهرة ، ويشهد المقريزي على ان المعاصرين كانت لهم ((في النحاس المكفت رغبة عظيمة ... فلا تكاد دار تخلو بالقاهرة ومصر من عدة قطع نحاس مكفت)) . كذلك عنى المصريين في عصر المماليك بصياغة الذهب والفضة ، فأكثروا من صنع الأواني والحلي الذهبية والفضية ، وزينوها بكثير من النقوش والكتابات .

أما الحديد فلم تكن مصر مركزا مهما لصناعته في ذلك العصر ، ولذا استوردت مصر كميات من الأدوات الحديدية من أوروبا . ومع ذلك فقد أجاد العمال المصريون في ذلك العصر صناعة بعض انواع الأسلحة والدروع ، فضلا عن الشبايبك والأقفال والمفاتيح . أما الصناع وأصحاب الحرف فقد خضعوا في عصر المماليك لنظام النقابات ، فكان أفراد كل حرفة يكونون نقابة خاصة بهم لها نظام ثابت يحدد عددهم ومعاملاتهم فيما بينهم وبين بعض من ناحية ، وفيما بينهم وبين الناس من ناحية ثانية ، وفيما بينهم وبين الحكومة من ناحية ثالثة ولكل نقابة من هذه النقابات رئيس أو شيخ يرأسهم ، يفض مشاكل أفراد النقابة ويرجعون اليه في كل ما يهمهم . ولما كان دخول أي فرد غريب في حرفة من الحرف يؤدي الى منافسة أصحابها الأصليين ، فانهم كانوا لا يمرنون أحدا على طرق صناعتهم ، الا ان يكون من أبنائهم ولا يسمحون لأي شخص في مشاركتهم الا ان يكون قد أتى ليحل محل أحدهم ، وفي هذه الحالة يقبل بشروط خاصة .

- التجارة الخارجية

شاءت الظروف ان يكون قيام دولة المماليك في مصر والشام في منتصف القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي مصحوبا بازدهار طريق البحر الأحمر وموانيء مصر ، واضمحلال ما عداه من طرق التجارة الرئيسية الأخرى بين الشرق والغرب ، ذلك انه لم يكد يمضي على قيام دولة المماليك سنوات معدودة حتى استولى المغول على بغداد سنة 656هـ / ١٢٥٨ م ، وامتد نفوذهم الى الشام وآسيا الصغرى ، فضلا عن بلاد فارس التي اتخذها هولاكو مركزا لدولته في الشرق الأوسط ، وبذلك اضمحل طريق التجارة البري بين الصين من جهة وآسيا الصغرى وموانيء البحر الأسود من جهة أخرى .

وهكذا ترتب على اضمحلال طرق التجارة الآسيوية في القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي. انتعاش طريق البحر الاحمر- مصر ، الأمر الذي أتاح لسلاطين المماليك في مصر فرصة ذهبية للاستفادة من القيام بدور الوسيط بين تجار الشرق وتجار الغرب . وإذا كان السلطان الظاهر بيبرس قد شغل بالأعمال

التأسيسية اللازمة لحفظ كيان دولة المماليك الناشئة وحمايتها من الأخطار الخارجية والداخلية التي هددتها ، فإن السلطان المنصور قلاوون (678-689هـ/ ١٢٧٩ - ١٢٩٠ م) عمل على تنشيط التجارة في البحر الأحمر بمختلف الطرق . من ذلك ان السلطان قلاوون أخذ يتوود الى القوى الاسلامية الواقعة في حوض البحر الأحمر ويحسن علاقته بحكامها ، فأرسل الى الملك يوسف الأول ابن عمر ملك اليمن يسأله ويعاهده على التحالف والمودة ، بعد أن كان بيبرس قد امتن ملوك اليمن وأهائهم . وعندما وصلت رسل ملك اليمن الى مصر ، حرص قلاوون على اكرامهم وارسل معهم الهدايا والتحف الى ملك اليمن . ومثل ذلك يقال عن سياسة قلاوون تجاه أبي نهي شريف مكة . على ان جعل مصر حلقة الوصل في النشاط التجاري بين الشرق والغرب كان يتطلب أمرين : أولهما تأمين طرق التجارة داخل مصر ذاتها حتى تصل البضائع سليمة من موانئ البحر الأحمر - وبخاصة عيذاب - الى موانئ البحر المتوسط ، وبخاصة دمياط والاسكندرية . وثانيهما اغراء تجار الشرق على جلب بضائعهم الى موانئ مصر المطل على البحر الأحمر ، ثم اغراء التجار الاوربيين على التردد على الاسكندرية ودمياط لشراء ما يلزمهم من حاصلات الشرق .

وفي الوقت الذي دأب سلاطين المماليك على تشجيع تجار الشرق الأقصى بوجه خاص على الحضور ببضائعهم الى مصر ، حرصوا ايضا على الترحيب بالتجار الاوربيين الذين يفدون الى الاسكندرية ودمياط لشراء حاصلات الشرق . ولا أدل على اتساع أفق سلاطين المماليك ورغبتهم الأكيدة في الاستفادة من موقع مصر التجاري ، من الهم أرقوا بين السياسية والدين وبين التجارة الدموا كافة التسهيلات للتجار الغربيين في الوقت الذي قالوا وحاربون المايسين - ومن خلفهم الغرب الأوربي .

أما أهم أبواب تجارة مصر الخارجية في عصر المماليك الثالث مدينة أسوان بالنسبة لتجارة النوبة ، وعذاب بالنسبة لتجارة الصين والهند واليمن . وهكذا نجحت مصر في عصر سلاطين المماليك في أن تستأثر بالجزء الأكبر من التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، ولم يذكر سلاطين المماليك وسعا في تقوية تلك الروابط الاقتصادية بين مصر وبلدان الشرق والغرب عن طريق المعاهدات والامكانيات والاتصالات الدبلوماسية مع ملوك ، وحكام تلك البلدان .

- التجارة الداخلية

اتسمت التجارة الداخلية في عصر سلاطين المماليك انها كانت على درجة واسعة من النشاط التجاري فاشتهرت المدن المصرية - وعلى رأسها القاهرة - بأسواقها العامرة ذات الطابع العام المميز ، وأهم ما في هذه الأسواق ان كل سوق منها الحس بنوع معين من البضائع ، فسوق الشماعون اختص ببيع الشمع ، وسوق النحاسين اختص ببيع النحاس ، وسوق الفرابيين اختص ببيع الفراء.

وقد حفلت البلاد في ذلك العصر بالمنشآت الخاصة بالتجار الأتراك واليمنيين والهنود والفرس والمغاربة وغيرهم ، وجرت العادة فن التجار المسلمون الوالدين من بلد واحد كانوا يتركون في وكالة معينة حيث بعض ، فوكالة الومون مثلا كان وقربها التجار الوافدين بضائع بلاد الشام - مثل الزيت والامن واللوز والجوز وغيرها - وفي الوكالة يستطيع التاجر أن يضع أمواله وبضائعه في مأمن من من وفي الوقت نفسه خودم سلاطين الممانون على حراسة الوكالات من بحث العارض ، كما أنهم استأنها خل العراق وغيرها .

ولم يترك سلاطين الممالي سرعة البيع والشراء في الأسواق دون رقيب أو حسيب ، وانما عهدوا الى المحتسبين بال طواف ليلا ونهارا للتفتيش على الباعة وضبط من يحاول التلاعب في الأسعار او الاوزان او اصناف البضاعة وقد روعي في المحتسب دائمت ان يكون ((ذا رأي وصرامة وخشونه في الدين)) ،

وكانت رقابة المحتسب أشد ما تكون على الأطعمة والمشروبات التي تباع في الأسواق والطرق لتأكد من سلامتها ونظافتها حرصا على صحة الناس ، فإذا وجد بعضها فاسدا أخذ البائع بالشدة.

- النظم المالية العامة

تشمل المالية العامة الموارد الأساسية لبيت المال في ذلك العصر ، والأوجه التي كانت تنفق فيها هذه الأموال ، أما عن الموارد فتتنقسم الى قسمين : موارد شرعية وموارد غير شرعية ، وكانت الموارد الشرعية تتمثل في عدة ضرائب هي : أولا : ضريبة الأرض أو الخراج ، وكانت تتفاوت وفقا لدرجة خصب الأرض من ناحية ، وزيادة المحصول أو نقصانه تبعا لفيضانات النيل من ناحية أخرى.

ثانيا : الزكاة ، وكان من وجبت عليه الزكاة مخيرا بين ان يدفعها الى الامام أو نائبه وبين ان يفرقها هو بنفسه.

ثالثا : الجوالي وهي الجزية المقررة على أهل الذمة ، وقد نقصت هذه الجزية في عصر المماليك حتى أصبحت تتراوح بين خمسة وعشرين درهما وعشرة دراهم على الفرد ، لاسلام اعداد كبيرة من أهل الذمة .

رابعا : العشور ، وهي ما يؤخذ من التجار الواصلين من البحر الى الديار المصرية ، والمعروف ان المقرر في الشرع هو ان يؤخذ العشر من بضائع هؤلاء التجار.

خامسا : المواريث الحشرية ، ويقصد بها مال من يموت وليس له وارث خاص . ولهذه الجهة ناظريولى من قبل السلطان ويحمل المتحصل منها الى بيت المال.

سادسا : ما يتحصل من دار ضرب النقود بالقاهرة ، وكان يضرب بها ثلاثة اصناف هي الذهب والفضة النقرة والفلوس النحاس .

سابعا : المتجر ، والمقصود به ان الحاكم – سواء كان خليفة أو سلطان - كان يقصد الى استغلال أمواله بتشغيلها في التجارة طلبا للكسب ، وبذلك ينافس أرباب الأعمال والتجار في أرزاقهم.

ثامنا : المعادن المستخرجة من أراضي مصر وأهمها الزمرد والشب والنطرون ، وقد احتكرها جميعا سلاطين مصر لشدة طلب الاوربيين عليها ، وباعوها بأضعاف أثمانها.

أما الموارد المالية غير الشرعية فيقصد بها المكوس المتنوعة التي لا يوجد سند شرعي اعتمد عليه السلاطين في فرضها . ولم تكن جميع المكوس في عصر المماليك من ابتكارهم ، بل كان بعضها موروثا عن العصور السالفة . ومن امثلة هذه المكوس مكس ساحل الغلة ، وهي الضريبة المفروضة على الغلات والاتجار فيها ، ورسوم الولاية التي يجمعها الولاة من عرقاء الأسواق ، ومقدار الحواصل والبغال ، ومقرر السجون وهو مبلغ يؤخذ من كل من يسجن ولو لحظة واحدة . السلطان :

وكان سلطان المماليك على رأس الهرم الاقطاعي ، وهو في الوقت نفسه رئيس الجهاز الحكومي في البلاد وصاحب أعلى سلطة فيها وقد تقلب سلاطين المماليك بألقاب عديدة منها ((سلطان الاسلام والمسلمين)) و ((قسيم أمير المؤمنين . ويشير اللقب الاول الى حرص سلاطين المماليك على التمسح بالاسلام ومحاولة اضعاف صبغة شرعية على حكمهم ، في حين يلقي اللقب الثاني ضوءا على العلاقة الصورية بين سلطان المماليك والخليفة العباسي في القاهرة ، بوصفهما شريكان في حكم المسلمين ، أحدهما يمثل الجانب السياسي والحربي ، والآخر يمثل الجانب الديني . على انه لا ينبغي ان يفهم من ذلك أن جميع سلاطين المماليك اشتركوا في ألقاب واحدة ، وانما اختلفت الألقاب التي اتخذها كل سلطان عن الآخرين ، فهذا ((السلطان الأعظم العالم العادل)) وذاك ((السيد الأجل الكبير)) وهكذا . وكان السلطان يقيم ومعه اسرته وحاشيته ورجال بلاطه في قلعة الجبل والواقع ان هذه القلعة في عصر المماليك لم تكن مركز الحكم ودار السلطان فحسب ، بل كانت بمثابة مدينة صغيرة تضم طباق المماليك السلطانية ، ودور لخواص الأمراء ونسائهم وأولادهم ومماليكهم ودواوينهم ، فضلا عن دار الوزارة التي اشتملت على قاعة الانشاء

وديوان الجيش وبيت المال وخزانة الخاص . وكانت قلعة الجبل موضع عناية سلاطين المماليك دائما فأقاموا فيها العمائر الكثيرة والقصور والمساجد العديدة ، مما جعلها مئاردهشة الرسل والسفراء الأجانب

- النظام الاداري

بلغت النظم الادارية في دولة المماليك درجة كبيرة من الدقة والاحكام ، فوجدت ادارة مركزية مقرها القاهرة وعمادها مجموعة من الدواوين وكبار الموظفين ، ووجدت ادارة محلية تشرف على الأقاليم وعلى رأسها مجموعة من النواب والولاة . وعلى رأس هذا الجهاز الضخم وجد سلطان المماليك يوجه أمور البلاد والعباد ، ويتلقى الاخبار ويرسل تعليماته عن طريق شبكة محكمة من خطوط البريد. وأول الموظفين الكبار الذين ساعدوا السلطان في شئون الحكم والادارة هو نائب السلطنة . ويتضح من اسم هذه الوظيفة ان صاحبها كان بمثابة الوكيل عن السلطان وساعده الأيمن في تصريف شئون الدولة .

أما نواب السلطنة في نيابات الشام – وهي دمشق وحلب وطرابلس وحماه وصفد والكرك - فناب كل منهم عن السلطان في وحدته الادارية ، واعتبر ممثاله في ادارتها . وكان على نواب الشام ان يرجعوا إلى السلطان - أو نائبه في مصر - في المسائل التي لا يستطيعون الانفراد بالبت فيها . ولما كان هؤلاء النواب مسؤولين عن الدفاع عن اماراتهم ضد الأخطار الخارجية والداخلية ، حرص السلاطين على اختيارهم دائما من كبار الأمراء أرباب السيوف المعروفين بشجاعتهم الحربية ومهارتهم الادارية . وبعد نائب السلطنة يأتي الأتابك ، وهو القائد العام للجيش المماليكي ، وكان لقب أتابك يطلق عند السلاجقة على المؤدب أو المرابي أو الوصي ، ثم أصبح من ألقاب التشريف التي تخلع كبار الأمراء ، حتى غدا في عصر المماليك لا يطلق الا على قائد العسكر أما الوزير فكان هو الآخر يلي نائب السلطنة في المرتبة . ومن الواضح ان نفوذ الوزير في دولة المماليك تضاعف عما كان عليه زمن العباسيين بالعراق أو الفاطميين بمصر . ذلك ان نائب السلطنة في دولة المماليك أصبح الرجل الثاني في الدولة وبذلك لم يترك للوزير شيئا من ذلك النفوذ الواسع الذي تمتع به في العهود السابقة .

وهناك فريق آخر من كبار الموظفين قاموا بدور هام في ادارة جهاز دولة المماليك ، هي فئة الولاة التي كان أفرادها يختارون دائما من بين الأمراء ليقوموا بوظيفة المحافظ اليوم في الأقسام الادارية . وكان أكبر هؤلاء الولاة شأنا ، والي القاهرة الذي عهد اليه بالاشراف على العاصمة وصيانتها ، وحماية أهلها من عبث المفسدين والصوص ومثيري الفتن.

ومهما يكن من أمر ، فان دولة المماليك شهدت نظاما اداريا بالغ الدقة ، ونهض بذلك النظام مجموعة كبيرة من الموظفين . وقد انقسم الموظفون الى قسمين كبيرين : أرباب السيوف وأرباب القلم . أما أرباب السيوف فكانوا من طبقة المماليك ، أي انهم لم يختاروا من المصريين ، في حين كان أرباب القلم من طائفة المعتمدين أي من المصريين المشتغلين بالكتابة والعلم .

- الدواوين

وكان من الطبيعي أن يعتمد هذا الجهاز الاداري الضخم الذي شهدته دولة المماليك على مجموعة من الدواوين الكبيرة لادارة مرافق الدولة العديدة . أما أهم هذه الدواوين الحكومية في عصر المماليك ، فكانت ديوان الجيش وديوان الانشاء وديوان الأحباس وديوان النظر وديوان الخاص. وقد تمتع ديوان الجيش بأهمية كبرى في دولة المماليك ، وهي الدولة ذات الصبغة الحربية ، والتي اعتمدت في قيامها وبقائها على فكرة الحرب والقتال . ولفهم طبيعة عمل ديوان الجيش يصح أن نشير الى ان الجيش المماليكي تألف من ثلاثة طوائف أساسية هي المماليك السلطانية وأجناد الحلقة ومماليك الأمراء أما المماليك السلطانية فهم مماليك السلطان القائم . أما أجناد الحلقة فهم مماليك السلاطين والأمراء السابقين وأولادهم ، وهؤلاء احترفوا الجندية وأصبحوا بمثابة جيش ثابت للدولة . وأخيرا تأتي الطائفة الثالثة التي تشمل مماليك الأمراء ، وهم المماليك الذين اشتراهم أمراء المماليك - كل حسب سعته ورتبته و اقضاعه وتعهدوهم بالتربية والعناية .

أما ديوان الانشاء فوظيفته تبادل المكاتبات الرسمية الخاصة بالدولة ، وهي المكاتبات التي ترد الى السلط من مختلف الدول واعداد الردود عليها ، فضلا عن اعداد الرسائل التي يبعث بها السلطان الى مختلف الملوك والأمراء ، وتلقب صاحب ديوان

الانشاء في عصر المماليك بناظر الانشاء الشريف. وهناك ادارة تمتعت بقسط كبير من الأهمية في عصر المماليك وكانت تتبع ديوان الانشاء ، هي ادارة البريد التي تولت ربط مختلف أطراف الدولة بعضها ببعض . وكان البريد على نوعين : بري وجوي فالبريد البري كابواسطة الخيل . والبريد الجوي فيرجع الفضل الأول في تنظيمه الى السلطان الظاهر بيبرس، فاستخدم فيه حما الزاجل الذي كانت قلعة الجبل المركز الرئيسي لأبراجه . وقد روعي في الرسائل التي يحملها الحمام الزاجل ان تكون على نوع خاص من الورق الخفيف وان تكون مختصرة تحوي ما قل ودل ، حتى لا تعوق الحمامة عن الطيران السريع . وكانت الرسالة توضع تحت جناح الحمامة أو ذيلها بطريقة خاصة ، فاذا كانت الرسالة هامة كتبت من نسختين وأرسلت مع حمامتين ، حتى اذا ضلت احدهما الطريق أو قتلت أو افترستها الجوارح ، ، أمكن الاعتماد على وصول الرسالة الأخرى ، ومن الواضح ان الحمام الزاجل كان يخصص لنقل الرسائل العاجلة الخطيرة ، بحيث اذا وصلت رسالة مع حمامة الى القلعة حملت الرسالة مباشرة الى السلطان وعرضت عليه أما الديوان الثالث في الادارة المماليكية فهو ديوان الأقباس (الأوقاف) ، ويقوم صاحبه برعاية شؤون المؤسسات الدينية والخيرية من جوامع ومساجد ومدارس وربط وزوايا وغيرها ، كما يشرف على الأراضي والعقارات المحبوسة عليها.

أما ديوان النظر فاختص بمراقبة حسابات الدولة ، والاشراف على ايراداتها ومصروفاتها ، وما يتبع ذلك من القيام بصرف مرتبات الموظفين. وهناك دواوين أخرى كثيرة نظمت سير الحكم في دولة المماليك ، مثل ديوان الطواحين ويشرف صاحبه على طحن الغلال ، وديوان الأهراء ويشرف على مخازن الغلال السلطانية ، وديوان المرتجعات وينظر في كل ما يتعلق بتركات الأمراء . كذلك اطلق لفظ ((دواوين)) في عصر المماليك على ادارات صغيرة ، مثل ديوان الاصطبلات وديوان العمائر ديوان الموارث الحشرية . ويشرف الديوان الأخير على أموال من يموت دون وارث له .

- القضاء والمظالم

أما شؤون القضاء فقد أولاها سلاطين المماليك جانبا كبيرا من اهتمامهم وعنايتهم . وكان أهم تغيير أدخله السلطان الظاهر بيبرس في النظام القضائي ، هو أنه لم يشأ ان يترك قاضي القضاة الشافعية يتحكم وحده في جميع الشؤون القضائية لما في ذلك من اجحاف ببقية المذاهب ، لذلك عين سنة 663هـ / 1265م أربعة من القضاة يمثلون المذاهب الأربعة ، على ان يحتفظ قاضي القضاة الشافعي بالاشراف على أحوال اليتامى والأوقاف والقضايا الخاصة ببيت المال . أما الجيش المماليكي فكان له قاض خاص به يعرف باسم ((قضاة العسكر)) وهم مختصون بشؤون الجند وليس لهم ولاية على غيرهم ، كما كانوا يفصلون في القضايا القائمة بين العسكر والمدنيين ، ويلاحظ ان قضاة العسكر كانوا ثلاثة يمثلون المذهب الشافعي والحنفي والمالكي واحيانا كان يوجد قاضي حنبلي ، وكان قضاة العسكر يحضرون مع القضاة الأربعة بدار العدل ولكن مجلسهم كان دون هؤلاء القضاة ، كما جرت بان يصبحوا السلطان في اسفاره. أما جلسات المحاكم فكانت تعقد أحيانا في المساجد وأحيانا في دور القضاء . وكانت هناك محكمة استئناف عليا تنظر في المظالم ، أي القضايا التي اختص السلطان بالنظر فيها مباشرة ، أو تلك تنشأ بين الحكام والمحكومين. اما العقوبات التي كانت تقع على المذنبين في عصر المماليك . فاولي هذه العقوبات السجن ، وبعد ذلك تاتي عقوبة التشهير والتجسس . هذا عدا عقوبات أخرى متنوعة مثل عصر أعضاء المذنب بين خشبتين حتى تنكسر عظامه أو خلع بعض أضراس المذنب وأسنانه ودقها في رأسه ، أو تسخين طاسة من المعدن والباسها له في رأسه ، أو اجلاسه على مقعد معدني محمي بالنار وغير ذلك من العقوبات

- العمارة

من خلال الآثار التي تركها لنا السلاطين المماليك وامرائهم وذوي الجاه في الدولة تم تقسيم العمائر الى نوعين دينية ومدنية فالدينية أهمها المساجد والمدافن والقباب والمدارس ، وشكلت الجوامع الجزء الاكبر من هذه العمائر وكان شكل المسجد يأخذ الشكل المربع عادة ، ويتألف من صحن يحيط به أربعة ايوانات تبدو كأنها حنيات في الجدران ، وأكبرها ايوان القبلة ، وفي عصر

المماليك الجراكسة ظهر تصميم جديد للجامع أهم معالمه صغر مساحة المبنى واختفاء الصحن المكشوف . ومن أجمل العمائر الاسلامية في مصر والشام اطلاقا جامع السلطان الناصر حسن ابن الناصر محمد قلاون ، الذي استغرقت عمارته ثلاثة أعوام انتهت سنة 764هـ/ 1363 م أي بعد وفاة صاحبه بعامين ، وقد اشرف على عمارة هذا المسجد المهندس محمد بن بيليك المحسني الذي استطاع ان يجمع فيه بين الأساليب الشائعة في فن العمارة والزخرفة في عصره ، وبمزجها على نمط جعل المسجد يبدو من الناحية الفنية وحدة جميلة متماسكة . ولهذا المسجد منارتان عظيمتان في الجانب القبلي الشرقي ، وكان المفروض ان يكون للمسجد أربعة مآذن ، ولكن اكتفى باثنتين فقط بعد ان انهارت المنذنة الثالثة عقب انشائها . وامتازت المآذن في جوامع ذلك العصر بوجه عام بانسجامها ورشاقها وتوسط ارتفاعها. ومن العمائر المماليكية الجميلة قبة ومدرسة وبیمارستان السلطان قلاون ، وهي المجموعة التي تمت عمارتها سنة 683هـ/ ۱۲۸۵ م . وأجمل ما في هذه المجموعة القبة التي دفن فيها السلطان المنصور قلاون وابنه الناصر محمد ، وهي تعتبر آية من آيات الفن الاسلامي ، اذ انها محمولة على أعمدة من الجرانيت ذات تيجان مذهبة وعلى أكتاف ، أجزاءها السفلية مغطاة بالفسيفساء الجميل. ومن أهم العمائر ذات الصبغة الدينية في عصر المماليك الجراكسة ، مدفن السلطان الظاهر برقوق الذي تمت عمارته في عهد ابنه الناصر فرج سنة ۸۱۲هـ/ 1410 م ، وقد روعي في تصميمه ان يكون على هيئة مجمع يضم مسجدا كبيرا وضريحا للظاهر برقوق وأفراد أسرته وخانقاه للصوفية ، ولذلك اجتمعت فيه مختلف مظاهر العمارة الدينية . ويتألف المسجد في البناء من صحن يحف به أربعة ايوانات أكبرها ايوان القبلة الذي ينتهي طرفاه بقبتين مزخرفتين بزخارف بارزة تتوسطها قبة ثالثة فوق المحراب . وسقوف الايوانات الأربعة مغطاة بقبوات نصف كروية من الاجر ، ومحمولة على عقود مرفوعة مدببة. أما غرف الخانقاة فهي كثيرة ومعظمها فوق الايوان البحري والقبلي. كذلك يعتبر مدفن قايتباي بالصحراء الشرقية بالقاهرة من أهم العمائر الباقية من عصر المماليك الجراكسة وهذا المدفن ايضا عبارة عن مجمع يضم مدرسة وسبيل ومكتب وقبة، وصحن هذا المكدفن مغطى بسقف ذي شخشيخة جميلة وحوله أربعة ايوانات أكبرها أيوان القبلة الذي يقع المدفن. وقبته منقوشة برسوم هندسية ونباتية جميلة. اما العمائر المادية في عصر الممنون ، ظلم اول منها الا مداخل ومنها واجراء من النوم الامار ومن الهم هذه المولانا قمر الامور مالى الذى ارجع الى ۱۳۳۸ ۱۸۱۳.۸ م ولم بق منه سوى جاي من الواورة له المدخل والقائمة الصرف وما بطل ابنا من حورات ، وتمتاز هذه الامة وجمال ساروا المقامة والية العامية التي استها ، فلاها وارضاها الرخامية الدقيقة وسماح ما فيها من التحف والأوان المحضورة ولي الزخارف المعروفة أو المصورة أو الملامة، منات وقاما خسر الامور موسمون خلف مدرسة السلطان حسين وجع الى القرن الثامن المصرف الرابع عشر المولدي ، ورشانا قمر الامور مال شار النووية والقاهرة وعامل المدخل والقاعة الصورة قالت السقوف المحمولة والمتعددة الأنواع. وفيما عدا القصور هناك وقارا وعلة الأمور الوصون ومدخل وعالة قاموان باب النصر الا من الان حمام الأمور والمال الذي لم يبق منه سوه منحل المص والرخام الملون ، وجميع هذه البقايا وغيرها – مع قلتها - الا انها تشهد بسمو القوى الفني وروعة البناء وم بنس بيرس لارمينية الصغرى وموقف مثلها ماثوم الأول في موازنة التتار ، وحثم على غزي تشاء في السنوات 658 ۶۵۷ / ۱۲۵۹ ۱۲۶۰ م لذلك أرسل ببيرس جوما كبيرا في صيف سنة 661هـ/ ۱۲۶ م تحت قيادة الامير قلاون والملك المنصور الثاني الابريس صاحب حمام لمهاجمة ارمينية الصغرى. استطاع المماليك ان ينزلوا هزيمة كبرى بالازمن وصفاتهم قرب دريسات في ذي القعدة ۶۶۴هـ / اغسطس سنة ۱۲۶ م. وقد قتل في الموقعة احد ابناء المنك ميشود واسر ابنه الثاني، في حين كان هولوم نفسه منفيا عن شده في تبريز يستجدي مساعدة التتار. وبعد أن أغار المماليك على مدن ارمينية الرئيسية – وهي أذنة مصيصة وطرطوس - وشعلوا النار في عاصمتهم ميس ، عادوا ومعهم قدر كبير من الغنائم وعدد ضخم من سرى. والواقع أن سمكة ارمينية الصغرى لم تلق مطلقا من تلك الكارثة وصار دورها سلبيا بعد ذلك في حداث الجارية على مسرح الشرق الادنى، أما الملك هيثوم فان الصدمة جعلته يتنازل عن العرش ويبدا ان السلطان الظاهر ببيرس استقل فرصة الخلافات الداخلية بين الصليبيين بعضهم وبعض واغار على طقة طبرية وسنه ۱۲۶۷ م ، كما استولى على باقة والشقيف أرنون

في العام التالي، وأخيرا توج من اعماله الحرية ضد العنيتين بالاستيلاء على انطاكية، فوصل اليها في رمضان سنة 166 منتصف ١٣٦٨ وهناك في جيشه لى عه فرق ، أحدهما اتجهت الى ميناء السويدية لتقطع الصلة بين اكية والبحر، والسنة ست السمرات بين قيقية والشام لمنع وصول اية مساعدة الى انطاكية من أرمنية ت القوة سية تحت قيادة بيرس نفسه تهاجم المدينة، ولم تلبث أن سقطت المالية لها الممالك، وعمومها عالم عالية بلغ من كثرتها ان ((قسمت النقود بالطاسات)) . كذلك ولة من كثرة رى له ((لم يسفر عنه الا وله علاه ، وبيع درهما والجارية بخمسة دراهم)) وقدرت المرتع عدد المسرى انطاكية بمائة الف سير سنة ٦٢٧ ١٣٦٤ - شرح هو الثالث ملك قبرس منكا على مملكة بيت المقدس الصليبية ، فأخذ يصل قرية جبهة الصين بالشام ولكن ليس لم يحترق الستة التي كان يعقدها مع الصليبيين بين عين ونه حالهم امارة عريس سنة ٥06 هـ ١٢٧١ م واستولى على عدالت من الداوية ، وعلى حصين الاكراد وحسن عكار من الاسبتارية ، وفي طريق عودة بييري من طرابلس المستولي علي حسن القرين - إلى الشمال الشرقي من عكا - في ذي القعدة 669هـ/ يونية سنة ١٢٧١ م- وكان من الحصون المنيعه التي احتفظ بها الفرسان حتى ذلك الوقت.